رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٦ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٥/ ٨ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

إدارة المخاطر في إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦: المرتكزات والأهداف

Risk Management in the Iraqi National Security Strategy of 2016: Foundations and Objectives

الباحث احمد محمد شريف الخزرجي أ. م. د. صلاح مهدي هادي الشمري

Ahmed Mohammed Sharif Asst. Prof. Dr. Salah Mahdi Hadi

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

ahmed.shareef9636@yahoo.com dr.salah@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

بات من الواضح إن الأمن القومي لاية دولة في عالمنا المعاصر يشكل قضية محورية في قمة هرم الأولويات الإستراتيجية، وذلك تبعاً لخصائص الأداء الذي تقوم به الدولة في البيئة الإستراتيجية وعَلىٰ الصعيدين الإقليمي والدولي، فأن لكل دولة إستراتيجية شاملة تستند إلى مجالات معينة تحدد فيها طبيعة التهديدات والمخاطر وكيفية التعامل مع هذه المخاطر بما يخدم المصالح الوطنية العليا، وبالتالي ضمان الأمن القومي بكافة أبعاده (السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية، العسكرية) وجعله الأساس في حركتها داخل مجتمعها أولاً، ومع محيطها الإقليمي ثانياً، وتفاعلاتها في المنظومة الدولية ثالثاً. إذ، يتمحور دور الإستراتيجية في صياغة وتحقيق الأمن القومي للدولة، فهي الوسيلة التي تمكن الدولة من تحديد أهدافها الوطنية وتشخيص الفرص والتحديات، مما ينعكس ذلك بشكل إيجابي عَلىٰ فاعلية الدولة في الساحة الدولية. إلىٰ جانب ذلك، تعتبر الإستراتيجية عنصراً أساسياً في الحفاظ عَلىٰ إستقرار الدولة وتعزيز أمنها من خلال تنظيم وتوجيه مواردها وقواها بشكل فعال للتعامل مع التحديات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: "إدارة المخاطر"، "الإستراتيجية"، "الأمن"، "الأمن القومي"، "العراق"

Abstract

It has become clear that the national security of any country in our contemporary world constitutes a pivotal issue at the top of the pyramid of strategic priorities, according to the characteristics of the performance of the country in the strategic environment and at the regional and international levels. Every country has a comprehensive strategy based on specific areas in which it determines the nature of threats and risks and how to deal with these risks in a way that serves the supreme national interests, and thus guarantees national security in all its dimensions (political, economic, social, military) and makes it the basis for its movement within its society first, and with its regional environment second, and its interactions in the international system third. Therefore, the role of strategy revolves around formulating and achieving the national security of the country. It is the means that enables the country to define its national goals and diagnose opportunities and challenges, which is positively reflected in the effectiveness of the country in the international arena. In addition, strategy is considered an essential element in maintaining the stability of the country and enhancing its security by organizing and directing its resources and forces effectively to deal with security challenges.

Keywords: "Risk Management", "Strategy", "Security", "National Security"," Iraq".

المقدمة

أن الدول وبأختلاف الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بها، لا تستطيع أن تتقدم دون أن تُحدد لها إستراتيجية تحافظ بها عَلىٰ أمنها القومي وكيانها ومستقبلها. ولان الأمن القومي يمثل المجال الثابت الذي يسعى صانع القرار إلىٰ تأمينه، فأن الأدبيات السياسية والإستراتيجية سعت بإستمرار في البحث عن الأصول

النظرية الجوهرية التي تعزز هذا الإتجاه، الأمر الذي جعل مستوى التنظير من الدراسات الأمنية يرتقي إلىٰ جهود مثمرة إستطاعت ربط الأمن القومي بمجالات جديدة تتمثل بالإقتصاد والسياسة بصورة مباشرة، لتسهم في زيادة القدرة عَلىٰ التخطيط والإستشراف لمواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر المحتملة. إذ، تمثلت إستراتيجية الأمن القومي العراقي (نحو عراق آمن ومستقر) لعام ٢٠١٦، في نهج متكامل متعدد الأبعاد يشمل الجوانب السياسية، والإقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، والأمنية، إذ كان الهدف من هذه الإستراتيجية هو قراءة الواقع العراقي قراءة شاملة تقويمية متكاملة وصحيحة، بناءً عَلىٰ حقائق الواقع الملموس، والنهوض بهذا الواقع بما يخدم الأمن القومي العراقي ومجابهة التهديدات والمخاطر التي إكتنفت العراق، وأبرزها خطر الإرهاب المتمثل بجماعات داعش الإرهابية وتداعيتهُ عَلىٰ الداخل العراقي ومدى تأثيره عَلىٰ الواقع الأمني العراقي عام ٢٠١٤.

أهداف البحث: تضمنت الدراسة تحليلاً علمياً دقيقاً لمرتكزات وأهداف إستراتيجية الأمن القومي العراقي، التي تتناسب مع حجم ونوع المخاطر التي يتعرض لها العراق، والمؤسسات المساهمة في صياغة الإستراتيجية. إذ، تناولت الدراسة بحث وتحليل مجمل المخاطر التي واجهت العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكذلك المقارنة بين الإستراتيجيتين، فضلاً عن بيان نقاط القوة والضعف فيها للنهوض بواقع البلاد.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الدراسة في طرحها لمرتكزات وأهداف إستراتيجية الأمن القومي العراقي، (نحو عراق آمن ومستقر٢٠١٦). إذ، تبلورت أهمية الدراسة من ضرورة حتمية لوجود إستراتيجية رصينة ومتماسكة ذات رؤية مستقبلية إستباقية، لغرض إدارة المخاطر، ومجابهة التحديات الحالية والمتوقعة، في بيئة إستراتيجية متقلبة وشديدة الغموض، عَلىٰ أمل إطلاع صانع القرار عَلىٰ نقاط القوة والضعف لإستثمارها، وتشخيص مكامن الخلل، وأهم التحديات والمعوقات التي لازمت عملية التخطيط الإستراتيجي، والتي من الممكن أن تؤثر في العلاقة بين المصالح والأهداف. مع إقتراح مجموعة من التوصيات التي تساهم في إدارة مخاطر إستراتيجية الأمن القومي، وكيفية توظيف العراق لمقومات القوة والقدرة، لترصين إستراتيجية أمن قومي ناجعة عَلىٰ وفق تخطيط إستراتيجي سليم. وهو ما سيرفد المكتبات بدراسة أكاديمية عن هذا الموضوع للإستفادة منها في المستقبل.

إشكالية البحث: أن الإشكالية الرئيسة التي تُبنى عليها الدراسة تهدف إلىٰ تسليط الضوء عَلىٰ مجموعة كبيرة من المخاطر التي تواجه الأمن القومي العراقي، وطالت مختلف القطاعات (السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية، العسكرية والأمنية)، ولأن هذه المخاطر قابلة للتغير والتبدل من مكان إلىٰ آخر، ومن مرحلة إلىٰ أخرى، أستوجب إيجاد إستراتيجية أمن قومي شاملة تتولى إدارة المخاطر التي زعزعت أمن وإستقرار البلاد، سيما بعد عام ٢٠٠٣. لذا، تنطلق إشكالية الدراسة التي نحن بصددها من تساؤل مركزي مفاده: (هل يستطيع العراق إدارة المخاطر الداخلية والخارجية عبر إستراتيجية فعالة وبناءة تأخذ عَلىٰ عاتقها تحقيق أهداف ومرتكزات الأمن القومي العراقي في ظل بيئة إستراتيجية متقلبة وشديدة التعقيد؟).

ويتفرع من هذا التساؤل أسئلة فرعية تتمثل بالتساؤلات في أدناه، والتي تشكلت منها أهم محاور الدراسة:

١. ما هو مفهوم الأمن والأمن القومي؟
٢. ما هي مرتكزات إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦؟
٣. ما هي أهداف إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦؟

فرضية البحث: إنطلاقاً من تلك الإشكالية، نحاول من دراستنا هذه إثبات فرضية تنطلق من فكرة أساسية مفادها: (أن ما تتبناه إستراتيجية الأمن القومي العراقي من مرتكزات تُقّوم سلوكها في مواجهة المخاطر التي أثرت سلباً عَلىٰ أمن وإستقرار العراق. وبقدر تشعب وتشابك هذه المخاطر، أسهمت إستراتيجية الأمن القومي العراقي في صد وتقييد المخاطر عبر تشخيص التهديدات ومستوى خطورتها، والتحديات والمعوقات التي واجهت البلاد، بعد تحديد مكامن القوة والضعف، بما يعزز من فرص النجاح في تحقيق أهداف إستراتيجية الأمن القومي والتقليل من إحتمالية وقوع الخطر، أو عَلىٰ أقل تقدير التخفيف من حدة التأثيرات. أي بمعنى أن الإستراتيجية لا تقتصر عَلىٰ الإستجابة الفورية للمخاطر فقط، وإنما تشمل أيضاً تخطيط إستراتيجي طويل الأمد يسعى إلىٰ ضمان إستقرار البلاد في مواجهة التحديات المستقبلية، وصولاً لخلق تكامل بين المرتكزات والأهداف، هذا التكامل يعزز من قدرة العراق عَلىٰ التعامل مع المخاطر المتعددة الأبعاد، سواء كانت داخلية أم خارجية).

محتويات البحث: تأسيساً لمنطلقات الموضوع ضمن إطار البحث العلمي والأكاديمي، وفي ضوء الإشكالية التي تنطلق منها الدراسة، وفرضيتها الأساسية، توزعت هيكلية البحث عَلىٰ مبحثين، فضلاً عن مقدمة وخاتمة متضمنةً الإستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

المبحث الأول : مفهوم الأمن والأمن القومي

أولاً/ مفهوم الأمن:

١. **الأمن لغةً:** جاءت مفردة (الأمن) في العديد من مصادر اللغة العربية بمعنى أن الأمن هو نقيض الخوف، أو بمعنى (الطمأنينة) ويعني السلامة وإطمئنان النفس وسكون القلب، وإنتفاء الخوف وزواله[١]. ووردت مفردة الأمن في القران الكريم بأيات كثيرة لها دلالات مختلفة، جاءت بمعنى زوال الخوف كما في قوله تعالى (الَّذِيَ أَطعَمَهُم مِن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِن خَوف)[٢]، وكذلك في قوله تعالى (وَهَٰذَا البَلَدِ الأَمِينِ)[٣].
٢. **أما اصطلاحاً:** فعَلىٰ الرغم من أهمية مفهوم الأمن وشيوع أستخدامه، إلا إنه يُعَد مفهوماً حديثاً في مجال العلوم السياسية. هذه الحداثة أدت إلى غموضه وأستخدامه بشكل عشوائي في كثير من الأحيان. يرجع السبب في ذلك الى تباين وتداخل طبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة، والتي تتضمن أبعاداً متعددة. تشمل هذه الأبعاد المستوى الفردي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي. وأن هذا التباين والتداخل يعكس تعقيد المشهد الأمني والسياسي الذي تتعامل معه الدولة[٤]. بالإضافة إلىٰ ذلك، لم يتطور الأمن حتى يصبح حقلاً علمياً مستقلاً داخل علم السياسة، مع تطبيق القواعد النظرية ووضع الفروض وتحديد مناهج البحث المناسبة، وإختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي، وبالتالي التوصل إلىٰ قوانين تحكم ظاهرة الأمن بمستوياتهُ المختلفة: (الوطني، والمحلي، والدولي).

فهناك ثلاثة مرتكزات للأمن لابد من أن تراعى جميعها، وتؤخذ في نظر الأعتبار وهي[٥]:

أ. الأمن الوقائي (مجموعة الجهود والتدابير التي تُتخذ مسبقاً للوقاية من التهديدات).
ب. الأمن الإحترازي (التصدي والتحليل المسبق من أجل التعامل مع التحديات).
ج. الأمن المعلوماتي (حماية المعلومات وضمان سريتها من الإختراق).

يعتبر مفهوم الأمن من المصطلحات القديمة التي تعود أصولها إلىٰ معاهدة وستفاليا التي تم توقيعها في عام ١٦٤٨م. لكن يعود الإستخدام الأول لمصطلح الأمن إلىٰ نهاية الحرب العالمية الثانية وقد كان مقترناً بالقدرات العسكرية، حيث ظهرت العديد من الأدبيات السياسية التي ناقشت كيفية تحقيق الأمن وإمكانية تحقيقه. ولذلك، أختلف الباحثين في تحديد مفهوم الأمن، نظراً لتعدد الآراء من جهة وتضمينه لمعانٍ متنوعة من جهة اخرى[٦].

وإزاء ذلك، ظهرت العديد من التعاريف التي تخص مفهوم الأمن ومنها ما يلي: في مقال نُشِرَ عام ١٩٥٢ بعنوان "الأمن الوظيفي كرمز غامض"، قدم **(آرنولد ولفرز) Arnold Willivers** تعريفًا للأمن. ووفقًا لهذا التعريف، يُقاس الأمن بمعناه الموضوعي عن طريق قياس غياب التهديدات عَلىٰ القيم المركزية. وفي المعنى الذاتي، يُشير الأمن إلىٰ غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم للتهديد[٧].

وفقًا لـ **(آرند براون) Arnond Brawn** في كتابه الشهير "التفكير حول الأمن الوطني"، يُعرف الأمن عَلىٰ أنه: (القدرة عَلىٰ المحافظة عَلىٰ الأمة وكرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي). وعلى وفق الرؤية العربية لمفهوم الأمن التي طرحها الدكتور **(مازن الرمضاني)**، يمكن تعريف الأمن بوصفهُ يستحق اهتماماً أكاديمياً، إذ يرى أن الأمن يعكس قيمة اجتماعية وسياسية عالية. ويشير إلىٰ أن التعريفات المختلفة لمفهوم الأمن تتفق عَلىٰ أن الأمن يعني التحرر من القلق، ويشترك في ذلك الناحية النفسية التي تتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤثر عَلىٰ الشعور بالأمن. عَلىٰ الرغم من ذلك، يؤكد الدكتور الرمضاني عَلىٰ أن الأمن لا يقتصر فقط عَلىٰ جوانب سلبية تتعلق بالتهديدات وإنتفائها، بل يشمل أيضاً تنظيم تلك الظروف الضرورية التي تضمن المستقبل.

كما يرى أن أهداف الأمن ترتبط بالوظائف والأسس التي تسعى الدول لتحقيقها، ويمكن تصنيفها إلىٰ أربعة أنواع[٨]:

النوع الأول: حماية المصالح المادية للأمة أو للدولة (الأمن العسكري).
النوع الثاني: حماية الموارد الإقتصادية والتنمية الإقتصادية (الأمن الإقتصادي).
النوع الثالث: حماية القيم الحضارية والأيديولوجية (الأمن العقائدي).
النوع الرابع: حماية النظام السياسي (الأمن السياسي).

ثانياً/ مفهوم الأمن القومي:

إن مفهوم الأمن القومي كمصطلح تناوله الفقه السياسي حديثاً، بينما كانت ممارسته جزءً من سلوك التنظيمات السياسية في العالم منذ العصور القديمة[٩]. إذ تشير الأدبيات السياسية التي ناقشت جوهر مفهوم الأمن القومي، عَلىٰ أن مفاد الأمن يُعتبر مفهوماً عاماً يشير نظرياً وعملياً إلىٰ السلام والإستقرار وإستمرارية مظاهر الحياة وحماية عناصرها وشروطها، بغض النظر عن التهديدات ومصادر الخطر. بالمقابل، يُعتبر الأمن القومي مفهوماً خاصاً يشير نظرياً وعملياً إلىٰ القيم النظرية والسياسات والأهداف العملية المتعلقة بضمان إستمرارية الدولة وسلامة مكوناتها وشروط إستقرارها، وتلبية إحتياجاتها وتأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، وحمايتها من الأخطار الحالية والمحتملة سواء كانت داخلية أو خارجية، مع مراعاة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية[١٠]. ومن أجل الإحاطة بالموضوع، يرى الخبراء المتخصصون في مجال الأمن أن هناك بُعدين للأمن القومي يجب الإشارة اليهما[١١]:

الأول: ارتباط الأمن القومي بالتنمية القومية الشاملة، إذ يُفسر العديد من الباحثين هذا الإرتباط بأن الأمن القومي هو جزء من التنمية، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون التنمية فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، فأن الدول التي لا تنمو فعلاً لا يمكن ان تكون آمنة. هذا الرأي اكد عليه كثير من الباحثين مثل **(ماكنمارا)**. وفي هذا السياق، يؤكد بعض الباحثين المعاصرين مثل **(غابرييل الموند)** عَلىٰ أن الأمن لا يقتصر فقط عَلىٰ الجوانب العسكرية مثل المعدات والقوة العسكرية والنشاط العسكري. بل إنما يمتد ليشمل أيضًا جوانب التنمية. وهم يؤكدون أن الأمن والتنمية مرتبطين بشكل كبير، وفي الدول النامية بشكل خاص، لا يمكن تحقيق الأمن والإستقرار إلا من خلال تحقيق التنمية. **الثاني:** إرتباط الأمن القومي بالإستراتيجية التي تتبعها الدولة لحماية نفسها من التهديدات والمخاطر. هذه الإستراتيجية تعتمد عَلىٰ القدرة العسكرية والمادية للدولة من أجل الحفاظ عَلىٰ قيمها الذاتية والدفاع عن نفسها. للتوضيح أكثر ينظر إلىٰ الرسم التوضيحي أدناه:

الرسم التوضيحي: العلاقة الأرتباطية بين الأمن والتنمية

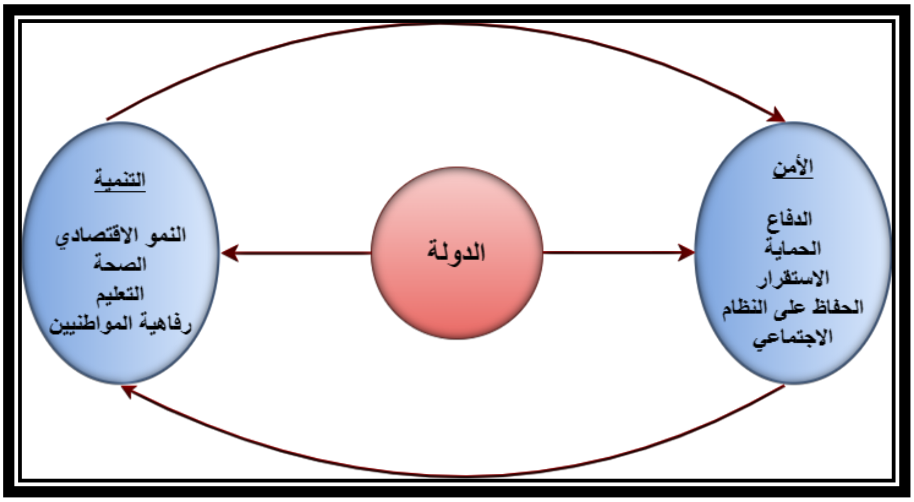

التصميم من إعداد الباحث بالإعتماد عَلىٰ المصدر الآتي: هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٢٢ – ٢٣.

وبناءً عَلىٰ هذا التفسير، ومن باب التنوع المعرفي نذكر جملة من التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن القومي، لنرى ما هي الزاوية التي ينظر كل باحث من خلالها إلىٰ هذا المفهوم. فيعرفه **(ماكنمارا)** بأنه: يمثل ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول ضمن نظام جماعي واحد، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات داخل إمكانياتها، بهدف الحفاظ عَلىٰ سيادتها ومصالحها في الوقت الحالي وفي المستقبل. يجب أن تأخذ هذه الإجراءات في الأعتبار التغيرات المحلية والدولية. ومن الجدير بالذكر أن الأمن القومي ليس مقتصراً عَلىٰ المعدات العسكرية فحسب. بل هو جزء لا يتجزأ من التنمية وإستراتيجية الدولة في حماية مصالحها وقيمها الذاتية[١٢].

ويرى **(امين هويدي)** مفهوم الأمن القومي بوصفه: (الأمن القومي لأي دولة يشير إلىٰ مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار إمكانياتها للحفاظ عَلىٰ إستقرارها ومصالحها في الوقت الحاضر والمستقبل، مع مراعاة العوامل الإقليمية والدولية المتغيرة، ويشمل هذا المفهوم جوانب متعددة منها السياسية والإقتصادية والاجتماعية والعسكرية). كما يشدد أمين هويدي عَلىٰ نفس النقطة، ويُشير إلىٰ أن في ظل تراجع الإستقرار السياسي والاجتماعي، لا يمكن تحقيق الأمن القومي، ولا يُمكن إستبداله بالقوة العسكرية لأن الأمن القومي يستند إلىٰ القدرة بدلاً من القوة. وفي هذا السياق، يُقصد بالقدرة هي مجموع القوى التي تمتلكها الدولة في مختلف المجالات[١٣].

وإستناداً لما سبق، يمكن تعريف الامن القومي عَلىٰ أنه: (يمثل عملية تأمين كيان الدولة والدفاع عن سيادتها ونسيجها الأجتماعي من التهديدات الداخلية والخارجية، وضمان إستقرارها السياسي وحماية مصالحها، بالإضافة إلىٰ خلق الظروف الإقتصادية والاجتماعية الملائمة لتحقيق الأهداف والغايات التي تُعبّر عن القبول العام في المجتمع)[١٤].

المبحث الثاني : إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦، (المرتكزات والأهداف)

غدت إستراتيجية الأمن القومي تمثل مطلباً دستورياً وهي مسؤولية الحكومة العراقية التي تقدمها لتبين رؤيتها للمصالح الوطنية، فضلاً عن إدراك المخاطر والإمكانيات المتاحة لمواجهتها، ذلك من خلال الخطوط العامة التي سوف يتبعها صانع القرار لتنفيذ مبادئ ومرتكزات الإستراتيجية، لضمان الأمن القومي العراقي في ظل الظروف المتسارعة والمتغيرة التي طرأت عَلىٰ البيئة الإستراتيجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. وهكذا نجد أن إستراتيجية ٢٠١٦، **(نحو عراق آمن ومستقر)** جاءت بمجموعة من المرتكزات والأهداف التي ينبغي الإشارة إليها ويمكن توضيحها عَلىٰ النحو الآتي:

أولاً/ مرتكزات إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦:

١. **البيئة الإستراتيجية المعقدة (الحفاظ عَلىٰ بقاء الدولة وسلامتها):** أن إستراتيجية الأمن القومي العراقي ليست حالة ساكنة وجامدة، وإنما هي حالة ديناميكية متغيرة حسب طبيعة الظروف، ونوعية المخاطر والتهديدات التي تؤثر عَلىٰ العراق، لاسيما وان خطر الجماعات الإرهابية أضحى آفة تنخر جسد الدولة، لذا أصبح من الضروري إيجاد وسائل للحفاظ عَلىٰ بقاء الدولة وهيبتها[١٥]. فأن نجاح جماعات داعش الإرهابية

في السيطرة عَلىٰ مدينة الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤، قد شكل إنعطافه في الوضع الأمني، وكان تهديداً صريحاً للحُمة الوطنية وصدمة عنيفة لصانع القرار العراقي؛ بسبب ما تعرض إليه الأمن القومي العراقي من خطر عمل عَلىٰ تمزيق المجتمع وتغذيتهُ بالتطرف والعنف، وترسيخ الإنقسام وتهديد الهوية الوطنية. لذلك كان العمل حثيث عَلىٰ سلامة الدولة وبقائها والوصول إلىٰ حالة التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، عبر مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وبناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي، وإنجاح مشروع المصالحة الوطنية(١٦).

إذ جاء في الإستراتيجية العراقية لمكافحة الإرهاب ٢٠١٥ – ٢٠٢٠، إعادة هيكلة أداء الأجهزة الأمنية الإتحادية وبناء إستراتيجيات جديدة تواكب التطورات الأمنية في العراق لدحر الجماعات الإرهابية غير التقليدية، ويتطلب ذلك تعاون مشترك وجهوداً وطنية وإقليمية ودولية لإحتواء خطر جماعات داعش الإرهابية، بالشكل الذي يضمن القضاء عَلىٰ هذه الجماعات ويحفظ للدولة سلامتها وسيادتها، فأن الإطار العام الذي تمحورت حوله الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي هو تدعيم الحفاظ عَلىٰ سيادة العراق ووحدتهُ، وإستقراره من خلال تحديد الأسباب الكامنة وراء نمو الجماعات الإرهابية والعمل عَلىٰ إزالتها نهائياً(١٧).

وعَلىٰ الرغم من المخاطر المحدقة بالعراق، إلا إن لهيئة الحشد الشعبي كان دوراً فعالاً في القضاء عَلىٰ عصابات داعش الإرهابية، بأعتبار الحشد الشعبي جزء من تشكيلات القوات المسلحة العراقية، وقد تم ذلك بالدفاع الكفائي عن العراق وأهله من خطر الإرهاب، فكانت فتوى (الجهاد الكفائي) صرخة مدوية بوجه فلول الإرهاب، مما عزز ذلك من رفع الروح القتالية للجيش العراقي وليكون الحشد الشعبي الخط الأول جنباً إلىٰ جنب مع جهاز مكافحة الإرهاب والأجهزة الأمنية الأخرى ضد خطر الإرهاب، ومن جانب أخر وبفضل وجود الحشد الشعبي نجد إن العراق قد تخطى محاولات الإنقسام والفتنة، لذا فكان للحشد الدور الكبير في حماية مصالح العراق وسلامة الدولة من التهديدات والمخاطر المحدقة بها(١٩).

٢. **مخاطر وتهديدات الجماعات الإرهابية:** لا **يمكن** إحتواء مخاطر الجماعات الإرهابية داخل العراق من دون إستراتيجية شاملة تحدد كُل الدوافع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجماعات، والحد من تنامي نشاطها وتغلغلها داخل المجتمع العراقي(٢٠). فضلاً عن تحديد **نقاط القوة** الكامنة لهذه الجماعات التي ترتكز عَلىٰ إستعمال القدرة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية، فإن إستعمال القوة العسكرية في السيطرة عَلىٰ الاراضي تترجم عَلىٰ انها إنتصارات سياسية، عَلىٰ سبيل المثال الإعتماد عَلىٰ وسائل الإعلام. و**نقاط الضعف** المتمثلة بالضغط العسكري الدولي والأستهداف الإستخباري لقيادات الجماعات الإرهابية. من خلال نهج واحد وهو إستباق الأهداف المبنية عَلىٰ الرؤية السياسية والإستراتيجية لتلك الجماعات، ويتم ربط هذا النهج عن طريق مراقبة الأساليب التي تتبعها هذه الجماعات لتحقيق غاياتها من جهة، ومن جهة ثانية يتم تكييف الأجهزة العسكرية والأمنية من منظور إستراتيجي لدعم صانع القرار العراقي في وضع إستراتيجية أمنية تكون شاملة ومتوازنة مع جميع المتغيرات وتأخذ عَلىٰ عاتقها إدارة المخاطر والتهديدات التي تقوم بها

الجماعات الإرهابية، وبالتالي التوصل إلى خط إستراتيجي يجعل من هذه الجماعات أكثر هشاشة ومن ثم مواجهتها والقضاء عليها[٢١].

٣. **مخاطر الفساد (الإداري والمالي):** أن **ظاهرة** الفساد أصبحت إحدى أكثر الظواهر تأثيراً في الأمن القومي العراقي، سيما بعد تفشي الفساد في مؤسسات الدولة العراقية كافة، إذ ألقى هذا الخطر بضلاله عَلىٰ الواقع الأمني العراقي. وصار مؤشراً سلبياً عَلىٰ التنمية الإقتصادية المستدامة، وتردي الخدمات الأساسية مما دفع ذلك إلى خلق بيئة غير ملائمة للإستثمار المحلي والأجنبي إنعكست بطبيعة الحال عَلىٰ الاستقرار السياسي، وبالتالي أدت إلى إثارة النزاعات داخل المجتمع، لان الفساد يجد بيئته الملائمة داخل المجتمعات المتنازعة والنظام السياسي الهش[٢٢]. ومن أجل خلق بيئة نظيفة بعيدة عن خطر الفساد ينبغي وجود مسؤولية تعاونية وتضامنية تحقق أهدافها في إحتواء آفة الفساد بتظافر جهود الدولة والمواطن، وإيجاد وسائل لمعالجة هذه الظاهرة عبر[٢٣]:

أ. فرض قوانيين صارمة من قبل الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد.

ب. إتخاذ إجراءات يُحاسبّ من خلالها كُل من يرتكب مخالفات من الموظفين في المؤسسات الحكومية سواء كانت هذه المخالفات إدارية، أو قانونية، أو اخلاقية، وتتم المحاسبة عبر المتابعة القانونية.

٤. **عدم الإستقرار السياسي:** شهد **الوضع** السياسي الداخلي في العراق احتقاناً وانقساماً حاداً، وتخللته أزمات سياسية عديدة، أبرزها تلك التي وقعت في المرحلة السابقة. أدى ذلك إلى تفاقم الإنقسامات المجتمعية عَلىٰ أسس طائفية وعرقية، مما أضعف الشعور بالمواطنة وهدد السلم الاجتماعي. هذا الأمر الذي جعل العراق عرضة لتدخلات دول الإقليم في شؤونه الداخلية، وحوّله إلى ساحة للتنافس الإقليمي، مما زاد من حدة الانقسامات والاحتقان السياسي والطائفي، وساهم في تدهور الاستقرار وتعقيد الأوضاع[٢٤].

فإن عدم الإستقرار السياسي يعد من أهم المخاطر التي أشارت إليها إستراتيجية الأمن القومي العراقي **(نحو عراق آمن ومستقر)**، إذ نتج هذا الخطر عن ضعف الهوية الوطنية في ظل المرحلة الانتقالية من النظام السياسي الشمولي إلىٰ النظام السياسي الديمقراطي. وإنحراف مسار الديمقراطية إلى مسار خاطئ أدى إلىٰ الإنقسام المجتمعي، وهدد وحدة البلاد، فكانت خطوة إستراتيجية الأمن القومي العراقي بهذا الصدد، تنطوي عَلىٰ تحقيق توافق وطني للنهوض بواقع المجتمع العراقي وضمان استقراره الداخلي، وصولاً إلىٰ بناء دولة بعيدة عن المحاصصة السياسية، تؤمن بالديمقراطية لخلق بيئة يسودها القانون والعدالة الاجتماعية[٢٥].

٥. **مخاطر النازحين:** أضحت قضية النزوح الداخلي في العراق تشكل خطراً عَلىٰ الأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠١٤، مما تطلب وضع إستراتيجية مستدامة لحل هذه الأزمة. إذ أرتبطت هذه القضية بالهروب من العنف أو النزاع المسلح، لا سيما في المناطق التي قامت عصابات داعش الإرهابي بأحتلالها بسبب ضعف سطوة الدولة عَلىٰ هذه المناطق والعجز في تقديم الحماية لموطنيها، وعلاوة عَلىٰ ذلك فقد ذكرت دراسة للمنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration) بأن ما يقارب (٧٠%) من النازحين في العراق قد أجبروا عَلىٰ ترك مناطقهم وممتلكاتهم نتيجة للعنف أو التهديد بالعنف. وإن موجة النزوح السكاني التي تعرض لها العراق في عام ٢٠١٤، قد ضربت عدداً من المدن في المحافظات الشمالية

والوسطى والغربية، إذ بلغ عدد الأفراد النازحين فيها (٣,٦٤٠,١٤٦) للمدة من (كانون الثاني ٢٠١٤ ولغاية كانون الأول ٢٠١٦)، موزعين عَلىٰ (٣,٧١١) موقعاً و (١٠٦) قضاء، كما أشارت منظمة الأمم المتحدة (UN) بأن عدد النازحين داخلياً في العراق يقدر بحوالي (٣,٢) مليون نازح، وهناك أكثر من ثمانية ملايين شخص بحاجة إلىٰ مساعدات إنسانية[٢٦].

٦. **مخاطر الأمن السيبراني:** أصبح الأمن السيبراني جزءً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العراقي بأنتهاج إستراتيجيات مرنة تستطيع مواجهة التهديدات السيبرانية، بالشكل الذي يجعل أمنها القومي مبني عَلىٰ أساس أفكارها وتصوراتها الأمنية، فأن ضمان فاعلية الأمن السيبراني تكون من خلال ضمان أعلى مستويات الدعم الرسمي لأمن المعلومات من قبل الحكومة مادياً ومعنوياً، وتشكيل جهاز مختص بالأمن السيبراني، فضلاً عن إشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والموثوق بهم للحفاظ عَلىٰ البنية التحتية الأساسية للأمن السيبراني (تبادل المعلومات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص). أضافةً إلىٰ تخصيص مالي من ميزانية الدولة لإدارة المخاطر السيبرانية ومواءمة إستراتيجية الأمن القومي العراقي مع خطط وإستراتيجيات الأمن السيبراني[٢٧]. لكبح جميع عمليات التجسس السيبراني والاختراق الإلكتروني التي قد تتعرض لها البنية التحتية الإستراتيجية للدولة من الداخل أو الخارج، والتي تشمل: (الخدمات الحكومية المالية والتجارية، الاتصالات، النقل، قطاعات الطاقة) فأن اي هجوم سيبراني تتعرض له هذه المصالح سوف يؤدي بالتالي إلىٰ حدوث عدم توازن إستراتيجي، وبما لا يقبل الشك أن تنامي التهديدات الإلكترونية التي تتعرض لها مصالح الدولة ينكشف عنها تهديداً مباشراً للأمن القومي[٢٨].

ثانياً/ أهداف إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠١٦:

أنطلقت إستراتيجية الأمن القومي العراقي **(نحو عراق آمن ومستقر)**، وفقاً لأهداف واضحة تعتمد عَلىٰ طبيعة تفكيرها الذي تستمدّه من مرتكزاتها المعبرة عن عقيدتها، فقد تم تحديد أهدافها عَلىٰ أساس الدقة والموضوعية التي تتناسب مع ماهية المخاطر المحيطة بالدولة، من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي وتحديد البدائل والأولويات للتعامل مع الظروف وإختيار أفضلها لضمان الأداء الإستراتيجي الناجح وتحديد الأساليب المناسبة للتعامل مع متغيرات المستقبل[٢٩].

١. **أهداف الأمن والدفاع:** بسبب ما تتميز به البيئة الإستراتيجية العراقية، من تداخل وترابط للتحديات والتهديدات وكونها بيئة وميدان (عسكري – أمني)، أدى ذلك إلىٰ خلق عقدة شائكة يصعب التعامل معها بالوسائل التقليدية التي تقوم عَلىٰ أساس المواجهة المباشرة أو نظريات الإشتباك المعتادة، ويرجع ذلك إلىٰ ترابط مستويات التداخل الخاصة بالتهديدات والمخاطر الأمنية وما تنتجهُ البيئة الخارجية من تحديات وما تستجيب له البيئة الداخلية، لذا كانت الجهود حثيثة في تعزيز أهداف الأمن والدفاع عبر صياغة إستراتيجية جديدة لجهاز مكافحة الإرهاب تعمل وفق بوصلة (أمنية – تنموية)، ترتكز عَلىٰ الأمن، والتنمية، والتطرف، إذ تعتمد في صياغتها عَلىٰ مفهوم الأمن الشامل بمدخلاته الإنسانية والحضارية، للتعامل مع أنواع عدة من المخاطر

التي تهدد الأمن القومي العراقي، ولتأخذ هذه الإستراتيجية مكافحة التطرف العنيف جزءاً اساسياً من مهامها[٣٠].

وعلاوة عَلىٰ ذلك، أخذت الإستراتيجية بتنمية القدرة العسكرية والأمنية العراقية، بالمستوى الذي يجعلها قادرة عَلىٰ حماية القيم والمصالح الحيوية للدولة والدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي، إذ تضم القوة العسكرية نطاقاً عاماً يعطي الآمان داخلياً وخارجياً لقدرات الدولة الأخرى للوصول إلىٰ تحقيق أهداف الأمن القومي بمفهومه الشامل، و إذا كان تحقيق الأمن الخارجي للدولة يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة تأخذ عَلىٰ عاتقها مهمة الدفاع لردع أي عدو أو تهديد خارجي محتمل، فأن الأمن الداخلي يتجلى في إشباع حاجة المواطن بالطمأنينة والأمن في الداخل وحماية حقوقهُ في البيئة الاجتماعية والدفاع عنها[٣١].

٢. **أهداف السياسة الداخلية (الإستقرار الداخلي):** أخذ موضوع النازحين ومعالجتهُ فضلاً عن إعمار المناطق المحررة أهمية كبيرة من ضمن أهداف إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٦، إضافةً إلىٰ ما أدت إليه النشاطات الإرهابية من نزع للهوية الوطنية ومصادرة للأموال وملاحقة الكفاءات، وعدم الإستقرار السياسي. وبناءً عَلىٰ هذه التحديات ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أوجدت الإستراتيجية وسائل قادرة عَلىٰ تجاوز هذه المعوقات وإزالتها[٣٢]. إذ تم الاشارة إلىٰ دعم إدارة التنوع القومي والديني والمذهبي داخل المجتمع العراقي من أجل التأسيس الرصين للتعايش السلمي من جهة، والتعافي من العجز البنيوي داخل البنية الاجتماعية العراقية من جهة أخرى، الأمر الذي سوف يؤدي إلىٰ ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية وبالتالي الإستقرار الداخلي والإندماج الوطني عبر إنصهار الجماعات تحت هوية وطنية واحدة[٣٢].

٣. **أهداف السياسة الخارجية (إعتراف العراق بترابطه مع العالم ورغبته في الإنفتاح):** بسبب ما عانى منه العراق من هشاشة في الواقع السياسي والإقتصادي والاجتماعي، نجد أن هناك علاقة ترابطية وتفاعلية قائمة عَلىٰ أساس التأثير والتأثر، بين السياسة الخارجية والواقع الأمني العراقي، إذ نجد من جهة بأن الواقع الأمني يتأثر بشكل كبير بالسلوك الخارجي للدولة، ومن جهة ثانية نجد أن الواقع الأمني الداخلي يؤثر في السياسة الخارجية للدولة ويفرض نفسه عَلىٰ صانع القرار في إنتهاج سلوك خارجي معين يتلاءم مع طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الدولة. فبسبب البيئة المتغيرة للعراق التي فرضت عليه مجموعة من المخاطر والتهديدات، لاسيما بعد عام ٢٠١٤، وإعلان الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية، الأمر الذي تطلب من صانع القرار العراقي أن يوظف إمكانيات الدولة كافة لمواجهة هذه الجماعات، وتغيير سياسته الخارجية تغييراً جذرياً يتماشى مع هذا الخطر، من خلال تحشيد الدعم الخارجي للقوى الإقليمية والدولية وكسب دعمها المادي والمعنوي في الحرب ضد الإرهاب[٣٣].

فقد بدأت معالم التحول في السياسة الخارجية العراقية بالظهور بعد عام ٢٠١٤، وأتسمت بسد الفجوة في علاقات العراق الإقليمية، من خلال معالجة حالة التوتر مع دول الخليج العربي، بتأسيس نوع من الإنفتاح والتوازن الإستراتيجي، عبر تبادل الزيارات الرسمية كنوع من أنواع تعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه القضايا المشتركة في المنطقة. إذ أصبحت السياسة الخارجية العراقية، ساعية إلىٰ تسوية الأزمات

الإقليمية بالوسائل السلمية، بعيداً عن الخوض في القضايا الخلافية وإنتهاج سياسات معتدلة ودبلوماسية غير تصادمية، كما رفض العراق بأن يكون باباً من أبواب التهديد لدول المنطقة، عن طريق التفاعل السلمي مع محيطه الإقليمي، وفقاً لمبدأ المصالح المشتركة، رافضاً لأي تنظيم أو كيان يشكل تهديداً مباشراً عَلىٰ الأمن القومي العراقي(٣٤).

٤. **الأهداف الإقتصادية:** يعتبر موضوع الإصلاح الإقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها إستراتيجية الأمن القومي العراقي، لما يعانيه العراق من تخلف وإنهيار في البنى التحتية، وضعف الإستثمارات، وتدهور الإنتاج في القطاعات الإقتصادية المختلفة خاصةً بعد دخول جماعات داعش الإرهابية للأراضي العراقية. لذا باتت الحاجة ضرورية لعملية الإصلاح الإقتصادي في العراق، وذلك بالإعتماد عَلىٰ قدراته الذاتية وفق إستراتيجية طويلة الأمد تراعي إنخفاض أسعار النفط، فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة، ومعالجة الإختلالات الهيكلية الداخلية في الإقتصاد العراقي، كالعجز في الميزانية، والبطالة، والتضخم، إضافةً إلىٰ معالجة الإختلالات الخارجية المتمثلة بتفاقم المديونية، وتثبيت أسعار الصرف، وغيرها. وصولاً إلىٰ بناء إقتصاد عراقي بشكل جذري تساهم فيه كافة القطاعات الإقتصادية، وبالأخص القطاعات غير النفطية، لرفع نسبة إسهامها في بناء الناتج المحلي الإجمالي في إيرادات الموازنة العامة للدولة، وتنمية الصادرات غير النفطية(٣٥).

الخاتمة:

أن إنتهاج إستراتيجية للأمن القومي، يعد من أهم الخطوات العملية لتأريخ العراق الحديث، لتكون ثاني أهم وثيقة وطنية بعد وثيقة الدستور لضمان مصالح العراق، وتشخيص التهديدات وإدارة المخاطر وتحديد الوسائل المناسبة لمعالجتها، عبر إستراتيجيات عَلىٰ المستوى السياسي، الإقتصادي، الاجتماعي والأمني، بما فيها من **آليات سياسية** عَلىٰ (المستوى الداخلي) التي أشارت إلىٰ دعم إدارة التنوع القومي والديني والمذهبي داخل المجتمع العراقي، من أجل الوصول إلىٰ التعايش السلمي والتعافي من العجز البنيوي داخل البنية الاجتماعية، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة حقيقية، ورفض أي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية داخل الدولة. أما عَلىٰ (المستوى الخارجي)، فسعت إلىٰ تسوية الأزمات الإقليمية بالوسائل السلمية وتبني سياسة معتدلة ودبلوماسية غير تصادمية، والتفاعل السلمي مع المحيط الإقليمي.

<u>الإستنتاجات</u>:

١. يتضمن الأمن القومي عَلىٰ اختلاف ابعاده ومقوماته ومهدداته، جانبين متفاعلين أحدهما ذاتي يرتبط بحالة غياب الخطر الأني والنابع من عدم وجود أي تهديد خارجي للقيم والمصالح العليا للدولة. والأخر موضوعي يعكس حالة الإطمئنان الذي يتجسد في قدرة الدولة من خلال وسائلها الفعالة والمثمرة عَلىٰ مواجهة الخطر في حال حدوثه أو إحتوائه لصالحها.

٢. واجه الأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجموعة واسعة من التحديات والتهديدات والمخاطر، التي شملت كُل أبعاد الأمن (سياسياً، إقتصادياً، اجتماعياً وعسكرياً)، والتي كانت ناجمة عن ميراث طويل من الإستراتيجيات التي تحتاج للكثير من التصحيح. إذ وقفت هذه التحديات بالضد من عملية بناء الدولة وضمان الأمن والإستقرار للعراق.

٣. أن إستراتيجية الأمن القومي العراقي، لا تعتمد عَلىٰ نظرية واضحة المعالم للأمن القومي، وتحديد أولوياته، بسبب تداخل السلطات والنزاعات المستمرة، التي أدت إلىٰ عدم خلق تصور فكري لإدارة أكبر قدر ممكن من المخاطر.

٤. عَلىٰ الرغم من أن إستراتيجية الأمن القومي العراقي تعتبر ثاني وثيقة إتحادية بعد الدستور، إلا أنها واجهت مجموعة من التحديات والمعوقات لعل من أبرزها ضعف إعتمادها من قبل المؤسسات الحكومية وضعف تفاعل صناع القرار العراقي معها، إضافةً إلىٰ المشاكل السياسية، وضعف الجانب القانوني، وتراجع الأداء الحكومي، مما إنعكس سلباً عَلىٰ عملية تنفيذ الإستراتيجية.

٥. تتضمن إستراتيجية الأمن القومي العراقي عَلىٰ رؤية وطنية عراقية في تحقيق تطلعات الشعب، إلا أن هذه الرؤية قد تقاطعت وتداخلت مع رؤى فرعية مختلفة، أدت إلىٰ عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة لتعزيز تلك الرؤية الوطنية الموحدة.

التوصيات:

١. أن عملية بناء الدولة والحفاظ عَلىٰ وجودها واستمرارها، يبدأ من إعداد الفرد والمجتمع اللذان يمثلان العمق الإستراتيجي للدولة. إذ لا يتحقق وجود الدولة ولا يمكن أن تتطور، إلا بوجود مجتمع متماسك ومندمج داخل الدولة. لذا، لابد أن تعطى الأولوية لعملية إعداد الفرد المواطن وبناء المجتمع في الإستراتيجية الشاملة للدولة.

٢. الإعتماد عَلىٰ أصحاب التخصص الإستراتيجي في بناء المنظومة الأمنية والقوات المسلحة، لضمان بلوغ الأمن المستدام وتحصين الدولة من المخاطر المستقبلية. عبر تفعيل إستراتيجية الأمن القومي العراقي، وخطة التنمية الوطنية، بما يضمن تعاضد العمل الحكومي لوضع إستراتيجية أمنية شاملة تقود إلىٰ إرساء قواعد الأمن.

٣. تشكيل لجنة إدارية متخصصة ضمن هيكلية مستشارية الأمن القومي تتولى مجموعة من الأنشطة المستمرة، تشمل الرصد، الإستشعار، والتقييم المستمر للبيئة الإستراتيجية للعراق، إضافةً إلىٰ تحليل تهديدات ومخاطر الأمن القومي، وتوفير المعلومات الإستراتيجية اللازمة. كما تقوم الوحدة بتنسيق عملية الصياغة، متابعة عملية التنفيذ، وإجراء عملية المراجعة الدورية. وإعداد التقارير الرسمية المتعلقة بذلك.

٤. ينبغي أن تكون إستراتيجية الأمن القومي العراقي ذات رؤية مستقبلية إستشرافية، وأن تعكس برنامج عمل وطني وحكومي معتمد من قبل مؤسسات صنع القرار في الدولة العراقية. لتتمكن بها الدولة من توظيف

موارد قوتها، لصد التهديدات والمخاطر التي تواجهها عَلىٰ الصعيدين الداخلي والخارجي مع ضرورة توسيع المشاركة في عملية التخطيط الإستراتيجي للأمن.

٥. حماية العراق في الفضاء السيبراني، من خلال تنفيذ برنامج يشمل كُل مؤسسات وهيئات الدولة، إذ يستهدف هذا البرنامج تدريب عَلىٰ مواجهة الهجمات الإلكترونية بأشكالها المختلفة، كالتخريب الإلكتروني، التجسس الإقتصادي، وفايروسات تعطيل شبكات الإتصالات والمعلومات.

المصادر:

١. محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢١.
٢. القرآن الكريم، سورة قريش، الاية (٤).
٣. القرآن الكريم، سورة التين، الاية (٣).
٤. علي فارس حميد، استراتيجية الامن القومي الامريكي تجاه الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص ٢.
٥. بشير الوندي، الأمن المفقود: دور الاستخبارات والتنمية في استتباب الأمن، ط١، دار الصفار، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٢.
٦. طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٧، ص ٢٥.
٧. سليم كاطع علي، اشكالية الامن لدى دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، العددان (٨٦ – ٨٧) ، ٢٠٢١، بغداد، ص ١٠٨.
٨. علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز رواق بغداد، مجلة رواق، العدد (التاسع)، نيسان، ٢٠٢٣، بغداد، ص ٨.
٩. عامر محسن سلمان العامري، مفاهيم الأمن: مقارنة بين الامن القومي والإقليمي والأمن الجماعي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١١)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٥٤.
١٠. علي عباس مراد،الأمن والأمن القومي:مقاربات نظرية، ط١، دار الروافد الثقافية، بيروت،٢٠١٧، ص ص١٢ – ١٣.
١١. هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٢٢.
١٢. هايل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
١٣. امين هويدي، ازمة الأمن القومي العربي لمن تدق الاجراس، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٩١، ص ص ٢٨ – ٢٩.
١٤. طلعت احمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، ط١، دار الملتقى للنشر، عمان، ١٩٩٢، ص ١٣.

١٥. حسن سعد عبد الحميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٧، ص ٨٦.

١٦. عمار سعدون سلمان البدري وسعد علي حسين، اثر العوامل السياسية والقانونية في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام: العراق انموذجاً بعد هزيمة داعش عام ٢٠١٧، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (٢٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠٢٢، ص ص ٩٨ – ١٠٦.

١٧. حسين علاوي خليفة وآيات ناصر جابر، الاستراتيجية العراقية لمكافحة الارهاب: الاطار العام، مجلة قضايا سياسية، العددان (٤٥ – ٤٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص ص ٦٢ – ٦٨.

١٨. وجناء رزاق عبد وداود محبي، فتوى الجهاد الكفائي وقانون الحشد الشعبي ودورها في القضاء عَلىٰ الارهاب، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٢)، كلية الآداب، جامعة واسط، ٢٠٢٤، ص ص ٣٦٤ – ٣٧١.

١٩. دنيا جواد، الارهاب في العراق دراسة في الاسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لاسباب الارهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٣)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٢٩.

٢٠. ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة: داعش والعراق وإدارة التوحش، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ٣٩٠ – ٤٠١.

٢١. عناد كاظم حسين، الفساد والأمن القومي العراقي: دراسة تحليلية لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، دار خالد للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢٣، ص ص ٩٨ – ١١١.

٢٢. تغريد داود سلمان، الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (اسبابه، انواعه، مظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٣٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٥، ص ص ٩٥ – ١٠٢.

٢٣. مستشارية الأمن القومي، إستراتيجية الأمن الوطني العراقي ٢٠١٦، (نحو عراق آمن ومستقر)، ص٩.

٢٤. علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية، العدد (٤١)، جامعة واسط، ٢٠٢٠، ص ٢٠١.

٢٥. فهد مزبان خزار الخزار، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤: الاسباب والحلول المستدامة، مجلة مداد الآداب، المجلد ١، العدد (عدد خاص بالمؤتمرات للعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩)، كلية الآداب، الجامعة العراقية، ٢٠١٩، ص ص ٥٩ – ٦٤.

٢٦. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني واثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (الاول)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠٢١، ص ١٦٣.

٢٧. علي زياد العلي وعلي حسين حميد، تكتيكات الحروب الحديثة الأمن السيبراني والحروب المعززة والهجينة، الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ١٤٧.

٢٨. ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر، الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٣)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٣، ص ص ٦٩ – ٧٠.

٢٩. سهاد اسماعيل خليل، مستقبل دور جهاز مكافحة الإرهاب في إستراتيجية بناء السلام بعد عمليات التحرير ٢٠١٧، جهاز مكافحة الإرهاب والتحديات الوطنية والاقليمية والدولية/ أعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الإرهاب، بغداد، ١٠ – ١١ نيسان ٢٠٢١، ص ٢٢٣.

٣٠. ابتسام حاتم علوان ودينا محمد جبر، الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

٣١. علي عريان صالح، الأمن الوطني العراقي (المقومات والتحديات والاستراتيجية)، مجلة ابحاث ميسان، العدد (٢٧)، كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٨، ص ٢٣٨.

٣٢. احمد شكر حمود الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الاول بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد (٤٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص ١٦٤.

٣٣. عمار احمد رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش انموذجاً، مجلة المعهد، العدد (٨)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠٢٢، ص ص ٥٣٠ – ٥٣١.

٣٤. عمار احمد رشيد، تأثير البعد الأمني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤: تنظيم داعش انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٣٨ – ٥٣٩.

٣٥. ستار جبار عمران، منهجية الإصلاح الإقتصادي في العراق: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد (٤٢)، كلية الأدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص ص ٤٨٦ – ٤٨٧.